مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٦٤١

الخميس، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٦/٤٥

نيويورك

الرئيس:	السيد بلنغا – إبوتو	(الكاميرون)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كنوزين
	أيرلندا	السيد كور
	بلغاريا	السيد ريتشيف
	الجمهورية العربية السورية	السيد مقداد
	سنغافورة	السيد هاو
	الصين	السيد تشن شو
	غينيا	السيد تراوري
	فرنسا	السيدة داشون
	كولومبيا	السيد بالديبيسو
	المكسيك	السيدة آرسي دي جانيت
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد جونسن
	موريشيوس	السيد غوكول
	النرويج	السيد براتسكر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد روزنبلات

جدول الأعمال

المرأة والسلام والأمن

تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2002/1154)

02-66984 (A)
0266984

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المرأة والسلام والأمن

تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2002/1154)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه أثناء مشاوراته السابقة.

عقب المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، فوضني الأعضاء أن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يؤكد مجلس الأمن من جديد التزامه بمواصلة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تنفيذا تاما، ويرحب بزيادة التركيز خلال السنتين الماضيتين على حالة المرأة والفتاة في الصراعات المسلحة، ويشير إلى بيان رئيس المجلس الصادر في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (S/PRST/2001/31) والجلستين المعقودتين في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢، و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، بوصفها تعبيرا عن ذلك الالتزام.

”ويرحب مجلس الأمن بتقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2002/1154) ويعرب عن نيته دراسة التوصيات الواردة فيه. ويرحب المجلس أيضا بجهود منظومة الأمم المتحدة، والدول الأعضاء، والمجتمع المدني وغير ذلك من الجهات الفاعلة ذات الصلة، من أجل تعزيز مشاركة المرأة في السلام والأمن على قدم المساواة.

”سيظل مجلس الأمن قلقا إزاء البطء في تعيين النساء كممثلات ومبعوثات خاصات للأمين العام، ويحث الأمين العام على زيادة عدد النساء اللواتي يعملن كممثلات رفيعات المستوى لتحقيق الهدف الكلي المتمثل في التوازن بين الجنسين. ويحث المجلس أيضا الدول الأعضاء على مواصلة تقديم أسماء مرشحات إلى الأمين العام لإدراجهن في قاعدة بيانات.

”ومجلس الأمن، إذ يعيد تأكيد أهمية تعميم المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام وإعادة البناء بعد انتهاء الصراعات، يتعهد بإدماج الاعتبارات الجنسانية في الولايات المسندة إلى جميع عمليات حفظ السلام، ويكرر طلبه الموجه إلى الأمين العام بكفالة أن تتناول جميع التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن وفقا لتلك الولايات الاعتبارات الجنسانية بصورة منتظمة ويطلب المجلس أيضا إلى الأمين العام أن يوفر التدريب بصورة منهجية لجميع موظفي عمليات حفظ السلام في مجال الاعتبارات الجنسانية، وأن يدمج تلك الاعتبارات في جميع الإجراءات العملية الاعتيادية، والأدلة وغيرها من المواد التوجيهية الخاصة بعمليات حفظ السلام.

”ويرى مجلس الأمن أن من الضروري تعيين مستشارين للشؤون الجنسانية في المقر على مستويات رفيعة بما فيه الكفاية. ويلاحظ المجلس أنه تم إحراز بعض التقدم في تعميم المنظور الجنساني على مستوى البعثات، وبخاصة من خلال إنشاء وحدات ومستشارين للشؤون الجنسانية. غير أنه لا يزال يتعين بذل المزيد من الجهود حتى يتسم تعميم المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام

وإعادة البناء بعد انتهاء الصراعات بالشمولية والفعالية ويطبق بشكل منهجي.

”ويتعهد مجلس الأمن بإدماج الاعتبارات الجنسانية في اختصاصات الزيارات والبعثات التي توفد إلى البلدان والمناطق التي تشهد صراعات. وتحقيقا لهذا الغرض، يطلب المجلس إلى الأمين العام إنشاء قاعدة بيانات لأخصائيي الشؤون الجنسانية، فضلا عن الجماعات والشبكات النسائية في البلدان والمناطق التي تشهد صراعات، وإشراك أخصائيي الشؤون الجنسانية في الفرق الموفدة حسب الاقتضاء.

”ويسلم مجلس الأمن بالدور الحيوي للمرأة في تعزيز السلام، ولا سيما في الحفاظ على النظام الاجتماعي والتثقيف من أجل إحلال السلام. ويشجع المجلس الدول الأعضاء والأمين العام على إقامة اتصالات منتظمة مع الجماعات والشبكات النسائية المحلية للاستفادة من معارفها المتعلقة بأثر الصراعات المسلحة على النساء والفتيات، بمن فيهن الضحايا والمحاربات السابقات، وبعمليات حفظ السلم، وذلك لكفالة إشراك تلك الجماعات بصورة فعلية في عمليات إعادة البناء، وبخاصة على مستويات صنع القرار.

”ومجلس الأمن، إذ يشير إلى قراراته ١٢٦٥ (١٩٩٩)، و ١٢٩٦ (٢٠٠٠)، و ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، و ١٣٧٩ (٢٠٠١)، يشجع الدول الأعضاء، والكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والمجتمع المدني وغير ذلك من الجهات الفاعلة ذات الصلة، على وضع استراتيجيات وخطط عمل واضحة مقرونة بأهداف وجداول زمنية، بشأن إدماج الاعتبارات الجنسانية في العمليات الإنسانية، وبرامج إعادة التأهيل وإعادة البناء، بما في ذلك آليات للرصد، وعلى القيام أيضا بوضع أنشطة تستهدف إزالة العوائق النوعية التي تقف في وجه النساء والفتيات في فترة ما بعد انتهاء الصراعات، مثل عدم تمتعهن بالحق في الأرض والملكية والاستفادة من الموارد الاقتصادية والتحكم فيها.

”ويعرب مجلس الأمن عن أسفه لاستمرار حالات الاستغلال الجنسي، بما في ذلك الاتجار بالمرأة والفتاة في سياق عمليات حفظ السلام والأنشطة الإنسانية، ويدعو إلى مواصلة تطوير مدونات السلوك والإجراءات التأديبية وتنفيذها تنفيذا تاما للحيلولة دون وقوع ذلك النوع من الاستغلال. ويشجع المجلس جميع الجهات الفاعلة، ولا سيما البلدان المساهمة بقوات، على تعزيز آليات الرصد، والتحقيق في الادعاءات المتعلقة بسوء السلوك ومقاضاتها فعليا.

”ويدين مجلس الأمن جميع انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة والفتاة في حالات الصراع المسلح، واللجوء إلى العنف الجنسي، بما في ذلك اعتباره سلاحا استراتيجيا وتكتيكيا في الحرب، مما يؤدي إلى أمور منها زيادة تعرض المرأة والفتاة للإصابة بالأمراض المنقولة جنسيا وبفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

”ويقرر مجلس الأمن إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي ويطلب إلى الأمين العام إعداد تقرير للمتابعة بشأن التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، يقدم إلى مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤“.

وسيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2002/32.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

بيان من الرئيس

الرئيس (تكلم بالفرنسية): في نهاية فترة رئاستنا لمجلس الأمن، تود الكاميرون أن تعرب عن عميق امتنانها وشكرها الخالص لأعضاء مجلس الأمن على دعمهم الممتاز. لقد أكدوا منفردين ومجتمعين اقتناع بلدي بأن الأمم المتحدة وبخاصة مجلس الأمن يمثلان بالنسبة للعالم، وأفريقيا بالذات، محفلا دبلوماسيا لا بديل عنه للتعاون وحصنا منيعا. ويجسد المجلس الطريقة التي يتطور بها العالم.

وبوسعي أن أقول إن المجلس وحده، في كثير من الأحيان، يملك مفتاح الحل في اللحظات الحاسمة من تاريخ البشرية. ولولا حكمة المجلس وحنكته وعزمه على توطيد السلام والأمن، لطغت القوة على الحق في كثير من أنحاء العالم.

إن المهمة المناطة بالأمم المتحدة ومجلس الأمن بالذات هي ضمان أن تعمل الدول الأعضاء كافة معا وأن تسهم بشكل فعال ومطرد في النهوض بالسلام يوما بعد يوم.

ومن الواضح أن مستقبل العالم سيتشكل من خلال الأمم المتحدة وبالأخص مجلس الأمن. وتدرك الكاميرون إلى أي مدى تشعر القارة الأفريقية، وخاصة وسط أفريقيا، بالامتنان للمجلس. ورغم انتهاء الحرب الباردة ونتيجة لهذا المنعطف التاريخي الذي نحن بصدده، تمر تلك المنطقة دون الإقليمية بالكثير من الاضطراب، مما جعلها مرتعا رئيسيا للأزمات السياسية والصراعات المسلحة في القارة.

لقد كانت الكاميرون، حتى قبل انضمامها إلى مجلس الأمن، تدرك مدى الاهتمام الذي يوليه المجلس في مداولاته وأعماله للبحث عن حلول سلمية مناسبة للمخاطر التي تتهددنا. إن إسهام المجلس خلال النقاش الذي عقد في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر بشأن وسط أفريقيا، الذي بادرت الكاميرون بتنظيمه بدعم كامل من جانب المجلس، والالتزامات المتعهد بها، دليل - إن كان ثمة حاجة إلى دليل آخر - على الاهتمام المستمر للمجلس بمنطقتنا دون الإقليمية.

مرة أخرى، أود أن أشكر زملائي، والأمين العام، وموظفي الأمانة العامة، ولا سيما شعبة شؤون مجلس الأمن، والمترجمين الفوريين والمترجمين التحريريين.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٥.